

الدليل الإرشادي الإقليمي في الدستور الغذائي

خلفية عامة

تم اعداد هذه الوثيقة من خلال الفريق العربي المتخصص لسلامة الغذاء ومجموعة العمل الفنية للدستور الغذائي بدعم من المبادرة العربية لسلامة الأغذية وتسهيل التجارة الممولة من الوكالة السويدية للتعاون الانمائي الدولي بتنفيذ منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بالمشاركة مع جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة من خلال مشروع UNJP/RNE/010/UID "تعزيز القدرات التجارية الإقليمية في الغذاء من خلال نظم منسقة للرقابة على الأغذية".

الدليل الإرشادي الإقليمي في الدستور الغذائي

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

القاهرة، 2020

التنويه المطلوب:

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة 2020. الدليل الإرشادي الإقليمي في الدستور الغذائي. القاهرة.

المسميات المستخدمة في هذا المنتج الإعلامي وطريقة عرض المواد الواردة فيه لا تعبر عن أي رأي كان خاص بمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) بشأن الوضع القانوني أو الإنمائي لأي بلد، أو إقليم، أو مدينة، أو منطقة، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها وتخومها. ولا تعني الإشارة إلى شركات أو منتجات محددة لمصنعين، سواء كانت مشمولة ببراءات الاختراع أم لا، أنها تحظى بدعم أو ترقية المنظمة تفضيلاً لها على أخرى ذات طابع مماثل لم يرد ذكرها.

إن وجهات النظر المُعبر عنها في هذا المنتج الإعلامي تخص المؤلف (المؤلفين) ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المنظمة أو سياساتها.

© منظمة الأغذية والزراعة، 2020



بعض الحقوق محفوظة. هذا المُصنّف متاح وفقاً لشروط الترخيص العام للمشاع الإبداعي نسب المصنف - غير تجاري - المشاركة بالممثل 3.0 لفائدة المنظمات الحكومية الدولية

(CC BY-NC-SA 3.0 IGO; <https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/3.0/igo/deed.ar>)

بموجب أحكام هذا الترخيص، يمكن نسخ هذا العمل، وإعادة توزيعه، وتكييفه لأغراض غير تجارية، بشرط التنويه بمصدر العمل على نحو مناسب. وفي أي استخدام لهذا العمل، لا ينبغي أن يكون هناك أي اقتراح بأن المنظمة تؤيد أي منظمة، أو منتجات، أو خدمات محددة. ولا يسمح باستخدام شعار المنظمة. وإذا تم تكييف العمل، فإنه يجب أن يكون مرخصاً بموجب نفس ترخيص المشاع الإبداعي أو ما يعادله. وإذا تم إنشاء ترجمة لهذا العمل، فيجب أن تتضمن بيان إخلاء المسؤولية التالي بالإضافة إلى التنويه المطلوب: "لم يتم إنشاء هذه الترجمة من قبل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. والمنظمة ليست مسؤولة عن محتوى أو دقة هذه الترجمة. وسوف تكون الطبعة [طبعة اللغة] الأصلية هي الطبعة المعتمدة".

تتم تسوية النزاعات الناشئة بموجب الترخيص التي لا يمكن تسويتها بطريقة ودية عن طريق الوساطة والتحكيم كما هو وارد في المادة 8 من الترخيص، باستثناء ما هو منصوص عليه بخلاف ذلك في هذا الترخيص. وتتمثل قواعد الوساطة المعمول بها في قواعد الوساطة الخاصة بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية <http://www.wipo.int/amc/en/mediation/rules>، وسيتم إجراء أي تحكيم طبقاً لقواعد التحكيم الخاصة بلجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (UNCITRAL).

مواد الطرف الثالث. يتحمل المستخدمون الراغبون في إعادة استخدام مواد من هذا العمل المنسوب إلى طرف ثالث، مثل الجداول، والأشكال، والصور، مسؤولية تحديد ما إذا كان يلزم الحصول على إذن لإعادة الاستخدام والحصول على إذن من صاحب حقوق التأليف والنشر. وتقع تبعة المطالبات الناشئة عن التعدي على أي مكون مملوك لطرف ثالث في العمل على عاتق المستخدم وحده.

المبيعات، والحقوق، والترخيص. يمكن الاطلاع على منتجات المنظمة الإعلامية على الموقع الشبكي للمنظمة (<http://www.fao.org/publications/ar>) ويمكن شراؤها من خلال publications-sales@fao.org. وينبغي تقديم طلبات الاستخدام التجاري

عن طريق: www.fao.org/contact-us/licence-request. وينبغي تقديم الاستفسارات المتعلقة بالحقوق والترخيص إلى:

copyright@fao.org

جدول المحتويات

5.....	السياسة الوطنية في الدستور الغذائي
12.....	إجراءات توزيع وثائق هيئة الدستور الغذائي
15.....	اللجنة الوطنية للدستور الغذائي لإجراءات العمل
22.....	نقطة الاتصال الوطنية مع الدستور الغذائي طرق العمل
27.....	معايير وآلية تحديد الوفد الوطني للمشاركة في اجتماعات هيئة الدستور الغذائي
	اعداد المواقف الوطنية المشاركة في نشاطات هيئة الدستور الغذائي
30.....	دور ومسؤوليات رؤساء وأعضاء الوفود والخبراء

السياسة الوطنية في الدستور الغذائي

- 1- تعرب الدولة العضو في هيئة الدستور الغذائي عن اهتمام ملحوظ في الترويج لسلامة الأغذية وجودتها في ما يتعلّق بالمنتجات المُعدّة للتصدير والاستهلاك المحلي، وتلتزم اعداد/تعديل/تحديث المواصفات الوطنية والتشريعات المتعلقة بسلامة الاغذية استناداً إلى المواصفات والتوجيهات الدولية الصادرة عن هيئة الدستور الغذائي.
- 2- تحدّد هذه الوثيقة سياسة الحكومة وأولوياتها في الدستور الغذائي، والاستراتيجيات التي سوف تُعتمَد لدعم تنفيذ هذه السياسة على نحو فعّال.

مجالات العمل ذات الأولوية

أولاً- تعزيز البنى والنظم الوطنية لدعم الإدارة الكفوءة لأنشطة الدستور الغذائي على الصعيد الوطني

- 3- تشكّل البنية المتينة والنظم الجيدة لإدارة أنشطة الدستور الغذائي على الصعيد الوطني عنصراً هاماً في تعزيز المشاركة الفعّالة ودعم الإدارة الكفوءة لعمل الدستور الغذائي، وضماناً لاستخدام الموارد الوطنية المحدودة على النحو الأكثر كفاءة.
- 4- تعتبر اللجنة الوطنية للدستور الغذائي ونقطة الاتصال الوطنية مع الدستور الغذائي المؤسستين الأبرز اللتين تضطلعان معاً بدور رئيسي في الإدارة الفعّالة لعمل الدستور الغذائي على الصعيد الوطني.
- 5- تتطلب الإدارة الجيدة لأي نظام وطني للدستور الغذائي توفر العناصر التالية:
 - أ- بنى مخصصة لإدارة الأنشطة المتصلة بالدستور الغذائي؛
 - ب- تحديد نقطة الاتصال الوطنية في الدستور الغذائي، وموقعها، وتوفير الموارد الملائمة لها بحيث تكون قادرةً على تأدية جميع مهامها ومسؤولياتها الرئيسية؛
 - ت- بناء مرجعيات استشارية متينة على الصعيد الوطني (اللجنة الوطنية للدستور الغذائي ولجانها الفرعية والمجموعات المتصلة بها) بما يدعم مشاركة أصحاب العلاقة كافة في جميع المسائل المتعلقة بالدستور الغذائي وغيرها من المسائل ذات الصلة؛

ث- توفير الدعم الرفيع المستوى والاقرار ببرامج الدستور الغذائي عبر إعلان واضح يحدّد

أولويات الدولة الاستراتيجية واهتماماتها في الدستور الغذائي؛

ج- إقامة روابط اقليمية ودولية قوية لدعم التعاون والنهوض بالمسائل ذات الاهتمام المشترك؛

ح- اعتماد إجراءات منهجية لرصد وتحليل أنشطة الدستور الغذائي ومتابعة التدابير المتخذة.

تتمثل الأولوية بالنسبة للحكومة في انشاء و/او تعزيز دور وعمل اللجنة الوطنية للدستور الغذائي بحيث تؤدي مهامها من حيث الإشراف الاستراتيجي الرفيع المستوى على أنشطة الدستور الغذائي وتوجيهها، ودعم عملية تحقيق أولويات وطنية حاسمة على صعيد تعزيز القدرات الوطنية في مجال وضع التشريعات والمواصفات والمشاركة في نشاطات الدستور الغذائي.

ونظراً إلى أن اللجنة الوطنية للدستور الغذائي تشكل هيئة استشارية رفيعة المستوى، سيكون من الهام أن تسعى قديماً لتعزيز العمليات التشاورية الرامية إلى دعم مشاركة جميع الأطراف المعنية في عمل الدستور الغذائي على الصعيد الوطني.

استراتيجية التنفيذ

- أ- وضع آليات عمل موثقة لتعزيز اللجنة الوطنية للدستور الغذائي ولجانها الفرعية والمجموعات المتصلة بها بصفتها الهيئة الاستشارية الوطنية الأعلى شأنًا؛
- ب- وضع آليات عمل موثقة لتعزيز قدرات نقطة الاتصال الوطنية مع الدستور الغذائي من خلال تدريبها، وبناء قدراتها، وتوفير الموارد الضرورية لها بحيث تؤدي وظائفها ومسؤولياتها الرئيسية؛
- ت- تنظيم ورش عمل وندوات موجهة لأصحاب الشأن من أجل تعزيز مشاركتهم في عمل الدستور الغذائي على الصعيد الوطني.

ثانياً- تعزيز القدرات الوطنية للمشاركة في الدستور الغذائي وتحديد مجالات المشاركة ذات الأولوية

- 1- من الضروري المشاركة في أنشطة الدستور الغذائي لتمثيل المصالح الوطنية وضمان أن ترتكز المواصفات الدولية على مدخلات جميع البلدان الأعضاء والأطراف المعنيين.
- 2- يشمل برنامج نشاطات هيئة الدستور الغذائي مجموعة واسعة من المواضيع، لذلك يجب الحرص على أن تُوجّه الموارد الوطنية المحدودة إلى المواضيع والبرامج ذات الصلة والفائدة الأكبر بالنسبة إلى الدولة العضو على صعيد سلامة الأغذية، وحماية صحة المستهلك، ونزاهة التجارة البينية.
- 3- الترويج لفهم الدستور الغذائي على المستوى الوطني، وتعزيز انخراط ومشاركة أصحاب الشأن في عملية وضع المواصفات الدولية، بما في ذلك التشجيع على وضع مواصفات تتسم بأهمية خاصة بالنسبة إلى الدولة و/او دول الاقليم.

- 4- أن وضع مواصفات دولية تعتمد على الاسس العلمية وتقييم المخاطر يتطلب بذل الكثير من الجهود في مجال التعاون من اجل تحقيق هدفين إثنين هما حماية صحة المستهلكين وضمان اعتماد ممارسات عادلة في التجارة، وعليه من الضروري اتخاذ إجراءات لتوطيد الشبكات والروابط الإقليمية من أجل التشجيع على التواصل، وتبادل المعلومات والخبرات، ودعم عملية وضع مواصفات دولية في مجالات ذات أهمية مشتركة.

استراتيجية التنفيذ

- أ- تحديد لجان الدستور الغذائي وبرامج العمل ذات الأولوية بالنسبة إلى الدولة و/او الاقليم؛
- ب- تدريب أمانة اللجنة الوطنية للدستور الغذائي وجهة الاتصال الوطنية على الترويج لأنشطة الدستور الغذائي من خلال نشر المعرفة في فهم الدستور الغذائي وصلته بحماية الصحة والتجارة؛
- ت- تعزيز الإطار الاستشاري لدعم إشراك ومشاركة أصحاب الشأن على الصعيد الوطني في عمل الدستور الغذائي؛
- ث- زيادة الوعي بإزاء الدستور الغذائي والمسائل المتصلة بالسلامة الغذائية بين أصحاب الشأن لدعم عملية استيعاب التشريعات والمواصفات وتنفيذها على الصعيد الوطني؛
- ج- تعزيز الفهم والقدرات على الصعيد الوطني للمشاركة في عمل الدستور الغذائي، والمساهمة في وضع المواصفات الدولية، وتمثيل المصالح والأولويات الوطنية؛
- ح- دعم الإجراءات الهادفة لتعزيز الشبكات والروابط الإقليمية في ما بين اللجان الوطنية ونقاط الاتصال الوطنية للدستور الغذائي في دول الاقليم من أجل تبادل المعلومات، والتشجيع على التعاون في مجال الدستور الغذائي والمسائل المتصلة به.

ثالثاً- التشجيع على وضع المواصفات الوطنية للأغذية والتشريعات استناداً إلى الدستور الغذائي

- 1- يقضي أحد المبررات الرئيسية للانضمام لعضوية الدستور الغذائي والمشاركة فيه بتوفير الفرصة للبلدان الأعضاء لتعزيز قدراتها التنظيمية في ما يخص الغذاء على الصعيد الوطني، ودعم عملية وضع مواصفات وتشريعات وطنية للأغذية بالاستناد إلى المواصفات الدولية والخطوط التوجيهية التي تصدرها هيئة الدستور الغذائي. ويجب أن تُمنَح الأولوية إلى اعداد/تعديل/تحديث المواصفات والتشريعات الوطنية للأغذية في المجالات الحساسة والاكثر دقة. كذلك، ينبغي إيلاء الأولوية القصوى إلى وضع تشريعات لمعالجة المسائل المتصلة بسلامة الأغذية على امتداد السلسلة الغذائية.
- 2- ينبغي، عند إصدار مواصفات على الصعيد الوطني، التمييز بصورة واضحة بين الأحكام الإلزامية والاحكام الاختيارية. وبصورة عامة، تركّز السلطات التشريعية الوطنية على الأحكام الإلزامية الضرورية بالنسبة إلى سلامة الأغذية وحماية الصحة. أمّا الأحكام المتصلة بالجودة والتي تضعها الهيئات المعنية بالمواصفات، فيجب أن يكون تطبيقها اختيارياً ما لم تنصّ التشريعات الوطنية على خلاف ذلك.

استراتيجية التنفيذ

- أ- استعراض المواصفات والتشريعات الموجودة بشأن الأغذية، ووضع خطط عمل من أجل مراجعتها وتحديثها مع الأخذ في الاعتبار المواصفات والخطوط التوجيهية الصادرة عن هيئة الدستور الغذائي؛
- ب- الارتكاز على تحليل المخاطر عند وضع المواصفات والتشريعات الخاصة بالأغذية؛
- ت- توفير المراجع العلمية اللازمة.

رابعاً- تعزيز القدرات العلمية والفنية على الصعيد الوطني للمساهمة في عملية وضع المواصفات الدولية

- 1- تتطلب المشاركة الفعالة في عملية وضع مواصفات دولية توفر قدرات علمية وفنية في مجموعة واسعة من المجالات.
- 2- إن الخبرة العلمية والقدرات الفنية ضرورية للتحليل، والبحث، وجمع البيانات، وتمثيل المصالح الوطنية خلال جميع المراحل الحاسمة من عملية وضع المواصفات. ومن المهم أن تستخدم الدولة الخبرات الفنية المتاحة لإجراء البحوث والتحليلات الضرورية للمسائل ذات الأولوية بالنسبة إليها، واستخدام هذه المعلومات لبلورة مواقف وطنية. كذلك، إن القدرات العلمية الوطنية ضرورية لدعم عملية جمع البيانات لضمان ان المواصفات الدولية مبنية على بيانات ممثلة عالمياً. كما أن تعزيز القدرات العلمية الوطنية حاسم لجهة دعم عملية تحديد متطلبات السلامة الغذائية على المستوى الوطني.

استراتيجية التنفيذ

- أ- الاستعانة بالخبراء العلميين الوطنيين في مجالات متصلة بالدستور الغذائي/وضع مواصفات وتشريعات الأغذية، وذات أولوية بالنسبة إلى الدولة؛
- ب- تعزيز الروابط وشبكات التواصل بين المؤسسات البحثية والأوساط الأكاديمية واي مجموعات العلمية اخرى، على الصعيدين الوطني والإقليمي لتبادل المعلومات العلمية ودعم التحليل الفني؛
- ت- التنسيق بين اللجان العلمية المعنية بسلامة الغذاء واللجان الفنية المعنية بإعداد المواصفات والتشريعات الخاصة بالأغذية؛
- ث- دعم عملية وضع قواعد وبيانات وطنية حول مسائل/مواضيع ذات أهمية بالنسبة إلى الدولة و/او الاقليم.

إجراءات توزيع وثائق هيئة الدستور الغذائي

- 1- توضح هذه الوثيقة الإجراءات المتبعة في توزيع وثائق هيئة الدستور الغذائي والتي ترسل بواسطة أمانة هيئة الدستور الغذائي، وتجدر الإشارة إلى أن وثائق الدستور الغذائي تكون عادةً وثائق عامة ويمكن الاطلاع عليها على الموقع الإلكتروني الخاص بالدستور الغذائي.
- 2- تضطلع نقطة الاتصال الوطنية للدستور الغذائي بمسؤولية ضمان حصول جميع الأطراف المعنية في الدولة على الوثائق والمعلومات المتصلة بالدستور الغذائي. وهذا إجراء هام للإحاطة بمشاركة جميع أصحاب الشأن في نشاطات هيئة الدستور الغذائي، ودعم هذه المشاركة.
- 3- تغطي نشاطات هيئة الدستور الغذائي مجموعة واسعة من المجالات، وتتطلب نظماً وإجراءات لضمان أن تُرسل الوثائق والمعلومات إلى الشخص المناسب/المجموعات المناسبة.

أولاً: أنواع وثائق هيئة الدستور الغذائي

- تشمل الوثائق التي تتلقاها نقطة الاتصال الوطنية للدستور الغذائي من قبل أمانة الدستور الغذائي، ما يلي:
- أ- دعوات إلى المشاركة في اجتماعات لجان الدستور الغذائي ومجموعات العمل؛
 - ب- تقارير الاجتماعات ودورات اللجان؛
 - ت- أوراق جدول الأعمال ومشاريع المواصفات؛
 - ث- رسائل دورية؛
 - ج- تقارير فنية صادرة عن منظمة الأغذية والزراعة/منظمة الصحة العالمية وهيئات دولية أخرى؛
 - ح- بنود إعلامية.

ثانياً: إجراءات توزيع وثائق هيئة الدستور الغذائي

- 1- تقوم نقطة الاتصال الوطنية باستعراض الوثائق، وتقرّر التدابير الواجب اتخاذها لمتابعة كل منها مثلاً: للإحاطة علماً، أو لاتخاذ الإجراءات اللازمة والمتابعة، و/أو غيرها من الإجراءات.

- 2- تُرسل الوثائق التي تتطلب اتخاذ الإجراءات والمتابعة إلى الإدارة الوطنية المختصة/الشخص المسؤول ذات الصلة، وفقاً لتعليمات اللجنة الوطنية للدستور الغذائي، لاتخاذ الإجراءات الضرورية والمتابعة.
- 3- تُرسل الدعوة، وجدول الأعمال، وأوراق العمل ومشاريع المواصفات والنصوص ذات الصلة المتعلقة بلجان الدستور الغذائي إلى الإدارة المختصة، وفقاً لتوصيات اللجنة الوطنية للدستور الغذائي، وترسل نسخ عنها إلى سائر الأفراد/المجموعات المعنية حسبما هو ملائم.
- 4- تُرسل الوثائق الإعلامية إلى الأطراف المهمة. ومن المفيد أيضاً نشر هذه الوثائق على الموقع الإلكتروني للجنة الوطنية للدستور الغذائي.
- 5- تحرص نقطة الاتصال الوطنية على أن تُقدّم الإجابات على الدعوات والوثائق الأخرى ضمن الفترة الزمنية المناسبة.
- 6- تُرسل الملاحظات الوطنية، عند إنجازها، من خلال نقطة الاتصال الوطنية إلى أمانة الدستور الغذائي/اللجنة المعنية في الدستور الغذائي.

ثالثاً: الاتصالات مع أمانة الدستور الغذائي والحكومات المضيفة للجان

عملاً بدليل إجراءات هيئة الدستور الغذائي، يجب أن تمرّ جميع الاتصالات الرسمية من وإلى أمانة الدستور الغذائي من خلال نقطة الاتصال الوطنية للدستور الغذائي بما فيه إبلاغ تسميات الوفد أو المشاركين في الاجتماعات، وإرسال التعليقات الوطنية وأي اتصالات أخرى ذات طابع رسمي. ومن الأهمية أن يتم إطلاع جميع الأطراف المعنية على الإجراءات المعتمدة في الاتصالات بحيث لا يحصل أي ارتباك أو سوء تفاهم.

اللجنة الوطنية للدستور الغذائي - إجراءات العمل

- 1- تعتبر اللجنة الوطنية للدستور الغذائي بموجب هيكليتها، ورئاستها، وتشكيلتها، هيئة رفيعة المستوى يقضي دورها الرئيسي بتوفير الإدارة الاستراتيجية والتنسيق الرفيع المستوى على الصعيد الوطني بشأن مسائل متصلة بالدستور الغذائي، وتقوم اللجنة بإسداء المشورة للحكومات بشأن الآثار المترتبة على مختلف القضايا المتصلة بالعمل الذي تضطلع به هيئة الدستور الغذائي واللجان المنبثقة عنها.
- 2- يشكل إنشاء لجنة وطنية للدستور الغذائي دعماً لعمل نقطة الاتصال الوطنية ويضمن وجود فرصة لمختلف الجهات المعنية لتقديم آرائهم بشأن مختلف المواضيع المتعلقة بالدستور الغذائي.
- 3- تحدّد هذه الوثيقة إجراءات عمل اللجنة الوطنية للدستور الغذائي.

إجراءات عمل اللجنة الوطنية للدستور الغذائي

1. تشكيلة ومهام اللجنة الوطنية للدستور الغذائي

تُحدّد تشكيلة ومهام اللجنة الوطنية للدستور الغذائي بموجب التشريع الذي يرضى تأسيسها. وتتسق مهامها إلى حدّ كبير مع الخطوط التوجيهية ذات الصلة الصادرة عن هيئة الدستور الغذائي.

تضم اللجنة الوطنية للدستور الغذائي ممثلين عن الجهات التالية:

- أ- الوزارات والمؤسسات الحكومية ذات الصلة؛
- ب- السلطات المحلية؛
- ت- منظمات المستهلكين؛
- ث- الاتحادات/النقابات المهنية؛
- ج- الجامعات؛
- ح- مراكز البحوث؛
- خ- الخبراء الاختصاصيين.

تحدد مهام اللجنة الوطنية للدستور الغذائي على النحو التالي:

- أ- صياغة المواقف الوطنية حول المسائل التي تنظر فيها هيئة الدستور الغذائي وأجهزتها الفرعية؛
- ب- تحديد مجالات الأولوية لمشاركة البلد في أعمال هيئة الدستور الغذائي؛

- ت- تحديد الإدارات الوطنية المختصة والجهات المعنية وتعيين المندوبين لتمثيل البلد في الاجتماعات التي تعقدها الهيئة وأجهزتها الفرعية؛
- ث- تقديم المشورة للحكومة في مسائل متصلة باعتماد مواصفات دولية ووضع مواصفات وتشريعات وطنية مستندة إلى الدستور الغذائي؛
- ج- القيام بمهام أخرى تسندها إليها الحكومة.

2- أمانة اللجنة الوطنية للدستور الغذائي

تؤدي أمانة اللجنة الوطنية المهام الرئيسية التالية:

- أ- تنظيم اجتماعات اللجنة الوطنية للدستور الغذائي وفق جدول زمني متفق عليه؛
- ب- إعداد جدول الأعمال بالتشاور مع رئيس اللجنة الوطنية للدستور الغذائي أو من يمثله، وإرساله إلى الأعضاء قبل انعقاد الاجتماع بفترة كافية؛
- ت- إعداد الوثائق وأوراق جدول الأعمال لدعم المناقشات أو عملية اتخاذ القرارات؛
- ث- إعداد محاضر الاجتماعات ودعم تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة الوطنية للدستور الغذائي، والاضطلاع بمسؤولية إجراءات المتابعة؛
- ج- تحديث الأجزاء ذات الصلة باللجنة في الموقع الإلكتروني للجنة الوطنية للدستور الغذائي؛
- ح- تأدية الوظائف التي تسند إليها من جانب اللجنة الوطنية للدستور الغذائي.

3- اعداد وإدارة جدول الأعمال

1. تعقد اللجنة الوطنية للدستور الغذائي اجتماعاتها بناء على دعوة من رئيسها وبموجب جدول أعمال رسمي يتوافق مع صلاحيات اللجنة. وينبغي التمييز بصورة واضحة بين القضايا التي تتطلب نقاشاً/ توصية وتلك التي تُعرض لإطلاع اللجنة عليها.
2. يجب أن يركز جدول أعمال اللجنة الوطنية للدستور الغذائي على ما يلي:
 - أ- مسائل استراتيجية في مجال السياسات التي تتصل بالدستور الغذائي ووضع المواصفات؛
 - ب- الموافقة على التمثيل الوطني في اجتماعات الدستور الغذائي؛

ت- المصادقة على المواقف الوطنية بشأن مسائل رئيسية مدرجة على جدول أعمال اجتماعات الدستور الغذائي؛

ث- الموافقة على الأولويات الوطنية وبرامج العمل المتصلة بالدستور الغذائي ووضع المواصفات؛

ج- الاحاطة بما تم من توصيات باجتماعات اللجان الدولية بعد انعقاد كل اجتماع من خلال الوفود المشاركة؛

ح- مسائل وطنية متعلقة بسلامة الغذاء وذات الصلة بالدستور الغذائي؛

خ- أي مسائل أخرى تتطلب مستوى رفيع من التدقيق والقرار.

4- تواتر الاجتماعات

تعقد اللجنة الوطنية للدستور الغذائي اجتماعين على الأقل في السنة لمناقشة قضايا متصلة بالدستور الغذائي. ويجوز لها أن تعقد اجتماعات إضافية عند الحاجة. وترسل مواعيد الاجتماعات وجدول أعمالها قبل فترة ملائمة من انعقادها لتسهيل استعداد الممثلين لها ومشاركتهم فيها. تُحدّد مواعيد الاجتماعات بناء على عوامل مثل:

- أ- مواعيد اجتماعات هيئة الدستور الغذائي ولجانها الفرعية؛
- ب- متطلبات إصدار السياسات مثل خطط العمل السنوية، أو التشريعات، أو متطلبات وضع المواصفات أو المصادقة عليها؛
- ت- تطورات ومبادرات جديدة تؤثر على إدارة أنشطة هيئة الدستور الغذائي؛
- ث- مسائل مختصة تتطلب مستوى رفيع من التدقيق والتوجيه؛
- ج- مسائل طارئة ذات الصلة.

5- اعداد محاضر الاجتماعات

تقوم امانة اللجنة الوطنية للدستور الغذائي بإعداد محاضر موجزة عن اجتماعات اللجنة تشير بوضوح إلى المسائل التي جرت مناقشتها وما خلصت إليه من نتائج وتوصيات، وإجراءات المتابعة. ويجب أن تُعدّ هذه المحاضر بعد انعقاد الاجتماع، على أن تُوزَّع على جميع الأعضاء والأطراف المعنيين في الوقت الملائم.

6- متابعة التوصيات

تتولى أمانة اللجنة الوطنية للدستور الغذائي مسؤولية رصد تنفيذ التوصيات المعتمدة من اللجنة، واتخاذ أي تدابير متابعة ضرورية.

7- اللجان الفرعية المنبثقة عن اللجنة الوطنية للدستور الغذائي

1. تتم إدارة عمل الدستور الغذائي وفقاً للمواضيع واللجان. لذلك يمكن للجنة الوطنية ان تنشئ لجاناً فرعية متخصصة تابعة لها عاكسة للجان الدستور الغذائي تُعنى بمواضيع ذات أولوية بالنسبة إلى البلد وتعكس البنى الدولية لإدارة المشاورات والاتصالات.

2. يمكن للجنة الوطنية الاستعانة باللجان الفنية المعنية المتوفرة في البلد او انشاء لجان فرعية وفق الحاجة.

3. تُحدّد تشكيلة اللجان الفرعية وفق الموضوع المعني بحيث تتمثل فيها الوزارات والمؤسسات الحكومية ذات الصلة، والهيئات غير الحكومية وفقاً للحاجة. ونظراً للطابع العلمي الذي يتسم به الدستور الغذائي، من الأهمية أن يتمثل الخبراء الوطنيون المختصون في اللجان الفرعية. تُسند إلى الادارة المعنية بموضوع اللجنة تحديد الخبير المسؤول عن إدارة عمل اللجنة الفرعية المتخصصة ضمن التوجيهات العامة الصادرة عن اللجنة الوطنية للدستور الغذائي وبدعم من نقطة الاتصال الوطنية.

4. تعنى اللجان الفرعية المتخصصة بما يلي:

- أ- العمل كهيئة استشارية للجنة الوطنية للدستور الغذائي في ما يتعلق بالمجال الذي انشئت لأجله؛
- ب- تقديم المشورة والتوجيهات حول مسائل قيد الدراسة في لجنة الدستور الغذائي ذات الصلة؛
- ت- توفير المشورة الفنية لاتخاذ مواقف وطنية بشأن النصوص والمسائل المطروحة على جدول الأعمال والتي تكون ذات أولوية بالنسبة إلى البلد؛
- ث- رفع توصيات بشأن تشكيلة الوفود الوطنية في اللجنة، أو مجموعة العمل او فريق المهام؛
- ج- رفع توصيات بشأن الأولوية في عملية وضع المواصفات والتشريعات الوطنية الخاصة بالأغذية بالاستناد إلى هيئة الدستور الغذائي؛
- ح- تقديم المشورة عن متطلبات التدريب وبناء القدرات؛
- خ- القيام بأي أنشطة أخرى قد توكلها إليها اللجنة الوطنية للدستور الغذائي.

1. مجموعة العمل الاستشارية الفنية هي مجموعات مكونة من خبراء اختصاصيين تنشئها اللجنة الوطنية بهدف توفير الدعم الفني، وتقديم المشورة بشأن مسائل أو مواضيع محدّدة ذات صلة بالدستور الغذائي أو بعملية وضع المواصفات على الصعيد الوطني. ويمكن أن تكون مجموعات العمل الاستشارية الفنية لجاناً مختصة، مؤقتة أو دائمة، حسب الموضوع أو الأولويات الفنية أو المتطلبات على الصعيد الوطني. وتكون اللجنة الوطنية للدستور الغذائي واللجان الفرعية المتخصصة المنبثقة عنها مسؤولةً بصورة عامة عن تحديد المسائل والمواضيع التي تتطلب دعماً فنياً ومشورة.
2. يمكن إنشاء مجموعات استشارية فنية لتوفير التقييم، والدعم الفني، والمشورة في مجالات مثل علم الاحياء الدقيقة، والتغذية، والمواد المضافة إلى الأغذية، وأساليب التحليل ومتبقيات المبيدات ومخلفات العقاقير البيطرية ومضادات الميكروبات من بين مجالات أخرى.
3. يتم اختيار الأعضاء في المجموعات الاستشارية الفنية على أساس إلمامهم وخبرتهم في المجال الموضوعي الذي يوكل الى المجموعة. وتقوم السلطة المعنية بالموضوع المعروض باختيار رئيس المجموعة الاستشارية الفنية. كذلك، توفر نقطة الاتصال الوطنية الدعم والتوجيهات الإجرائية إلى المجموعة الاستشارية الفنية خلال تأدية المهام المسندة إليها.

نقطة الاتصال الوطنية مع الدستور
الغذائي - طرق العمل

تحدد الدولة نقطة الاتصال الوطنية وذلك تسهيلاً لإقامة اتصالات وعلاقات عمل تتسم بالكفاءة والفعالية فيما بين هيئة الدستور الغذائي وحكومات الدول الاعضاء.

تقوم نقطة الاتصال الوطنية مع الدستور الغذائي بدور هام في إدارة أنشطة الدستور الغذائي على الصعيد الوطني. ونظراً إلى تعدد برامج الدستور الغذائي واتساع نطاقها، من الضروري إقامة بنى ونظم صحيحة لدعم التنسيق الفعال على المستوى الوطني والنهوض بالمصالح الوطنية في الدستور الغذائي. تتباين طرق عمل نقاط الاتصال الخاصة بالدستور الغذائي في كل بلد تبعاً للتشريعات الوطنية والهياكل والممارسات الحكومية.

تحدّد هذه الوثيقة البنى والإجراءات اللازمة لدعم الإدارة الكفوءة لنقطة الاتصال الوطنية مع الدستور الغذائي على الصعيد الوطني.

طرق عمل نقطة الاتصال الوطنية مع الدستور الغذائي

مهام نقطة الاتصال الوطنية

تتباين طرق عمل نقاط الاتصال الخاصة بالدستور الغذائي في كل بلد تبعاً للتشريعات الوطنية والهيكليات والممارسات الحكومية؛ وتتمثل المهام الأساسية لنقطة الاتصال الوطنية الخاصة بالدستور الغذائي، وفقاً لدليل الإجراءات الدستور الغذائي في ما يلي:

- أ- العمل كرابط بين الدولة العضو وأمانة الدستور الغذائي وبين الدولة العضو وجهات الاتصال الوطنية في البلدان الأعضاء في هيئة الدستور الغذائي؛
- ب- استلام النصوص النهائية لوثائق الدستور الغذائي وضمان توزيعها إلى المعنيين؛
- ت- تنظيم اجتماعات تشاورية وإرسال الملاحظات الوطنية بشأن وثائق أو اقتراحات هيئة الدستور الغذائي إلى أمانة الدستور الغذائي وأجهزته الفرعية؛
- ث- التعاون الوثيق مع اللجنة الوطنية للدستور الغذائي؛
- ج- تبادل المعلومات وتنسيق الأنشطة مع جهات الاتصال الوطنية في الدول الأعضاء في هيئة الدستور الغذائي؛
- ح- استلام الدعوات لحضور دورات هيئة الدستور الغذائي، وإبلاغ اللجان ذات الصلة وأمانة الدستور الغذائي عن أسماء المشاركين الوطنيين وتشكيلة الوفود؛

خ- حفظ قاعدة معلومات للنصوص النهائية للوثائق الصادرة عن هيئة الدستور الغذائي؛

- الترويج لأنشطة هيئة الدستور الغذائي على المستوى الوطني؛
- تحديث المعلومات الخاصة بها على الموقع الإلكتروني.

الاتصالات

1. تتولى نقطة الاتصال الوطنية مسؤولية التواصل بين أمانة الدستور الغذائي وحكومة الدولة العضو. فهي الجهة المعنية باستلام الوثائق، والإخطارات، والاستفسارات والدعوات إلى اجتماعات اللجان ومجموعات العمل، وجدول الأعمال، وأوراق عمل اللجنة، وتقارير الاجتماعات والملاحظات والاتصالات الصادرة عن المنظمات الراعية أو بلدان أعضاء أخرى.
2. تتم جميع الاتصالات الرسمية بين البلد العضو وأمانة الدستور الغذائي ونقاط الاتصال الوطنية في البلدان الأعضاء الأخرى عبر نقطة الاتصال الوطنية. وتضمّ هذه الاتصالات الإخطار بقبول الدعوات إلى حضور الاجتماعات وتشكيل الوفود الوطنية، وإبداء الملاحظات الوطنية وغيرها من الإخطارات الرسمية.
3. تحرص نقطة الاتصال الوطنية على إحاطة اللجنة الوطنية للدستور الغذائي، في حال وجودها، علماً بالمراسلات المذكورة اعلاه.

توزيع الوثائق

1. تتولى نقطة الاتصال الوطنية مسؤولية ضمان أن تُوزَّع الوثائق في الوقت الملائم إلى الأطراف المعنية ذات الصلة على الصعيد الوطني. وتشمل هذه الوثائق الدعوات إلى حضور اجتماعات اللجان ومجموعات العمل، وجدول الأعمال ووثائق العمل، ومشاريع المواصفات والنصوص النهائية، والإخطارات، والاستفسارات وغيرها، وتحرص نقطة الاتصال الوطنية على أن تُقدّم الإجابات على الدعوات والوثائق الأخرى ضمن الفترة الزمنية المناسبة.
2. تكون نقطة الاتصال الوطنية مسؤولة عن توزيع الوثائق وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في "إجراءات توزيع وثائق الدستور الغذائي".

3. تدخل المواضيع التي يغطيها الدستور الغذائي في مجالات عمل عدد من الإدارات/المؤسسات على الصعيد الوطني، وتتطلب دراستها وتحليلها عمليات منتظمة للتواصل ووضع السياسات.
4. تكون نقطة الاتصال الوطنية على اتصال بالمندوبين الرئيسيين من الإدارات المختصة، وتتعاون معهم بشكل وثيق، في إدارة الأنشطة اللازمة على الصعيد الوطني.

الترويج لأنشطة الدستور الغذائي على الصعيد الوطني

تقوم نقطة الاتصال الوطنية بدور هام في تعزيز المعرفة بالدستور الغذائي وفهمه على الصعيد الوطني. ويتم ذلك من خلال:

- أ- تنظيم ورش عمل وطنية تهدف إلى زيادة الوعي إزاء الدستور الغذائي، وتوفير المشورة حول كيفية المشاركة في نشاطات الدستور الغذائي وكيفية إعداد مواصفات دولية؛
- ب- تعزيز فهم مواصفات الدستور الغذائي وأهميتها في حماية الصحة والتجارة، وكيفية استخدامها من الجانب الوطني لوضع المواصفات الوطنية والتشريعات وقواعد الممارسات الجيدة.

معايير وآلية تحديد الوفد الوطني للمشاركة
في اجتماعات هيئة الدستور الغذائي

تتسم معايير اختيار الوفود الوطنية في لجان هيئة الدستور الغذائي بأهمية كبيرة لضمان التمثيل الفعّال وحماية المصالح الوطنية خلال المشاركة في لجان ونشاطات هيئة الدستور الغذائي. وفي ما يلي الخطوات النموذجية لاختيار التمثيل الوطني للمشاركة في لجان هيئة الدستور الغذائي، ولجانها الفرعية. وتشمل هذه المعايير كلّ من نقطة الاتصال الوطنية في الدستور الغذائي، والمؤسسات/الإدارات الوطنية ذات الصلة، واللجنة الوطنية للدستور الغذائي.

1- ما يجب أن تقوم به اللجنة الوطنية/ نقطة الاتصال الوطنية للدستور الغذائي

أ- تحديد اللجان / مجموعات عمل هيئة الدستور الغذائي ذات الأولوية بالنسبة إلى البلد، مع الأخذ في الاعتبار ما يلي:

- الأبعاد الصحية؛
 - الأبعاد الاقتصادية والتجارية؛
 - تقوية الانظمة الوطنية للرقابة على الاغذية؛
 - الامكانيات الوطنية؛
 - توفر المهارات الوطنية.
- ب- تحديد الإدارة المختصة لمتابعة كل لجنة/مجموعة عمل مع الأخذ في الاعتبار ما يلي:
- المجال/الموضوع ومدى ارتباطه بنطاق عمل الإدارة المحددة على الصعيد الوطني؛
 - المسائل قيد الدرس والحاجة إلى خبرة فنية؛
 - توفر الخبرات والقدرات الفنية.
- ت- تحديد الاطراف المعنية بالمشاركة في الوفد الوطني
- يتم اختيار عضو الوفد الوطني وفقا للمعايير التالية:
- المؤهلات؛
 - الخبرة؛
 - المعرفة بمجال الموضوع.
- ث- يمكن ان يشارك في الوفد الوطني ممثلون عن الجهات التالية:
- الوزارات والمؤسسات الحكومية ذات الصلة؛
 - السلطات المحلية؛
 - منظمات المستهلكين؛

- الاتحادات/النقابات المهنية؛
- الجامعات؛
- مراكز البحوث؛
- الخبراء الاختصاصيون.

2- ما يجب أن تتابعه أمانة اللجنة الوطنية/ نقطة الاتصال الوطنية للدستور الغذائي

أ- مراسلة الإدارة المختصة لتحديد رئيس الوفد الوطني مع الأخذ في الاعتبار المعايير التالية:

- المؤهلات؛
- الخبرة؛
- الالمام باليات عمل الدستور الغذائي؛
- بالمعرفة بمجال الموضوع؛
- اللغة / مهارات الاتصال؛
- القدرة على اتخاذ القرار وتمثيل البلد على المستوى الدولي.

ب- متابعة انجاز تقرير المشاركة في الاجتماع للعرض على اللجنة الوطنية للدستور الغذائي لمناقشته.

اعداد المواقف الوطنية
المشاركة في نشاطات هيئة الدستور
الغذائي
دور ومسؤوليات رؤساء وأعضاء الوفود
والخبراء

تغطي نشاطات هيئة الدستور الغذائي مجموعة واسعة من المجالات الفنية المتعلقة بسلامة الغذاء التي تستدعي المساهمة الفعّالة للأعضاء في وضع المواصفات الدولية من خلال المشاركة في الاجتماعات ومجموعات العمل وتقديم التعليقات والبيانات الداعمة.

1- إعداد الموقف الوطني في إطار التحضير لاجتماعات هيئة الدستور الغذائي ولجانها الفرعية

تستوجب المشاركة في اجتماعات هيئة الدستور الغذائي و/أو لجانها الفرعية وإعداد الموقف الوطني لبلد ما قدراً كبيراً من التحضير، الذي يتطلب الإعداد الجيد والمتواصل على مدار السنة، بالإضافة إلى متابعة عن قرب لكل المستجدات المتعلقة بمجال عمل اللجنة المعنية.

تتولى الإدارة المختصة، المحددة على ضوء الأولويات التي تضعها اللجنة الوطنية للدستور الغذائي بالنسبة إلى لجنة معينة أو مجال متخصص معين، مسؤولية إدارة جميع المدخلات الفنية المتصلة بهذه اللجنة. وتشمل هذه المسؤولية تحديد الخبير الفني الرئيسي/ رئيس الوفد، وتحليل الوثائق وتحديد التبعات على البلد، وإعداد الملاحظات الوطنية على الرسائل الدورية ومشاريع المواصفات، وإعداد مشاريع المواقف الوطنية والمذكرات الإعلامية، والواجبات ذات الصلة.

وبهدف ضمان تمثيل فعّال للمصالح الوطنية في اجتماعات لجان الدستور الغذائي، يكون رئيس الوفد مسؤولاً بشكل عام عن توجيه وتنسيق البيانات الوطنية بشأن المواضيع المتعلقة بنطاق عمل اللجنة التي سيشترك في أعمالها، وغالباً ما يتم ذلك بالتعاون الوثيق مع نقطة الاتصال الوطنية وأمانة اللجنة الوطنية للدستور الغذائي.

ويشمل إعداد الموقف الوطني للمشاركة الحضورية أو بالمراسلة في اجتماعات لجنة الدستور الغذائي الخطوات التالية:

الخطوة الأولى: استلام وتوزيع وثائق اجتماع لجنة الدستور الغذائي المعنية

تُرسل نقطة الاتصال الوطنية للدستور الغذائي الدعوة، وجدول الأعمال، وأوراق العمل إلى الجهات المعنية للاطلاع عليها وإبداء الرأي بها.

الخطوة الثانية: اجتماع اللجنة الفرعية المتخصصة

تقدم أمانة اللجنة الوطنية للدستور الغذائي مشاريع الردود والإشعارات حول وثائق الدستور الغذائي إلى اللجنة الفرعية المتخصصة ذات الصلة لدراستها خلال جلسة أو أكثر، حسب الحاجة، وإعداد مشروع موقف وطني وتشمل الجلسة بصورة عامة ما يلي:

- أ- استعراض أوراق عمل جدول أعمال الاجتماع؛
- ب- تحديد المسائل والمواضيع ذات الأهمية بالنسبة إلى البلد وفق الأولوية؛
- ت- تقييم أوراق جدول الأعمال؛
- ث- إعداد ملاحظات مكتوبة على مشاريع المواصفات والرسائل الدورية؛
- ج- إعداد المواقف الوطنية والمذكرات الإعلامية الخاصة بالوفد.

الخطوة الثالثة: المصادقة على الموقف الوطني

تقوم اللجنة الفرعية المتخصصة ذات الصلة، بإعداد الصيغة النهائية لمشروع الموقف الوطني وترفعه إلى أمانة اللجنة الوطنية للدستور الغذائي التي ترفعه بدورها للمصادقة الرسمية عليه من قبل اللجنة الوطنية للدستور الغذائي. ويحال الموقف المكتوب المصادق عليه، عند الضرورة، ودون تأخير إلى أمانة الدستور الغذائي من خلال نقطة الاتصال الوطنية.

الخطوة الرابعة: مشاورات الوفد

يعقد الوفد المعين للمشاركة في اجتماع هيئة الدستور الغذائي اجتماعا تشاوريا في الأسابيع السابقة التي تسبق سفره لحضور الاجتماعات، وذلك بهدف:

- مواصلة دراسة مختلف البنود المدرجة في جدول أعمال الدورة؛
- التشاور بشأن الموقف الوطني الذي اعتمده اللجنة الفرعية المتخصصة.

2- الوظائف والمسؤوليات الرئيسية لرئيس الوفد تحضيراً للمشاركة في اجتماعات هيئة الدستور

الغذائي

يقوم رئيس الوفد بالتعاون مع أمانة اللجنة الوطنية للدستور الغذائي/ نقطة الاتصال الوطنية للدستور الغذائي بالمسؤوليات التالية:

- أ- استعراض وثائق الدستور الغذائي وأوراق العمل الخاصة باللجنة المعنية، وتحديد الإجراءات الواجب اتخاذها بشأن كل منها.
- ب- تحديد الوثائق التي تستوجب اتخاذ إجراءات مع الأخذ في الاعتبار المعايير التالية:
 - ملاءمة مشروع المواصفة/الموضوع على صعيد الصحة العامة، والتجارة والاقتصاد؛
 - أهمية مشروع المواصفة على صعيد الصناعة المحلية والتجارة؛
 - توفر الخبرات الوطنية للمشاركة والمساهمة في وضع مواصفات دولية.
- ت- تحديد الجهات الوطنية المعنية بمواضيع جدول أعمال اللجنة؛
- ث- موافاة الجهات الوطنية المعنية بالوثائق الخاصة بالاجتماع وبالسرية الممكنة للإحاطة، وطلب تسمية ممثل عن كل منها ممن يتمتعون بالمعايير المطلوبة للمتابعة وإمكانية المشاركة في عضوية الوفد الوطني؛
- ج- تحليل الوثائق وتحديد المواضيع ذات الأهمية بالنسبة إلى البلد المشارك ومناقشتها مع الأطراف المعنية؛
- ح- إعداد تقرير فني لمشروع المواصفة وذلك بالاستعانة بمجموعة عمل استشارية أو ضمن اللجنة الفنية الفرعية المعنية.
- خ- تنظيم وإدارة اجتماعات ممثلي الجهات المعنية على الصعيد الوطني لمناقشة مشاريع الوثائق/ المواصفات/ النصوص، وتيسير عملية إعداد المواقف الوطنية حول المواضيع قيد المناقشة؛
- د- ضمان إعداد الملاحظات الوطنية على مشاريع المواصفات والرسائل الدورية، وإرسالها من خلال نقطة الاتصال الوطنية خلال المهلة المحددة وفقاً للأصول المتبعة.

3- مسؤوليات أعضاء الوفد

- أ- المشاركة وفق دليل إجراءات عمل الدستور الغذائي ودليل الاجتماع؛

- ب- التعاون مع رئيس الوفد؛
- ت- حضور جميع الجلسات العامة والاجتماعات التي يعقدها رئيس الوفد؛
- ث- عدم الإعراب في المناقشات غير الرسمية عن آراء تحيد عن الموقف الوطني الرسمي؛
- ج- ينبغي أن يسهم مندوبون غير الحكوميين في تعزيز فعالية الوفد؛
- ح- لا يجوز للمندوبين غير الحكوميين التفاوض نيابة عن الحكومة ما لم يأذن رئيس الوفد بذلك.

التمثيل في الاجتماعات

يضطلع رئيس الوفد بمسؤولية تمثيل الدولة والتحدث في اجتماعات اللجنة المعنية في الدستور الغذائي، وبموجب دليل إجراءات عمل الدستور الغذائي وبموافقة رئيس الاجتماع، فإن رئيس الوفد هو الذي يمثّل آراء بلاده. يجوز لرئيس الوفد أن يسمح لأي من أعضاء الوفد التحدث خلال الاجتماع.

4- القرار بحضور اجتماعات لجان الدستور الغذائي

- أ- إن اجتماعات لجان الدستور الغذائي مفتوحة لجميع الأعضاء والمنظمات المراقبة؛
- ب- يعود إلى كل بلد اتخاذ القرار بشأن أولوياته في المشاركة، مع الأخذ في الاعتبار الموضوع الذي تتناوله اللجنة وملاءمته من وجهة نظر حماية الصحة والتجارة العادلة؛
- ت- تخذ اللجنة الوطنية للدستور الغذائي القرار بشأن حضور اجتماع هيئة الدستور الغذائي مع الأخذ في الاعتبار الأولويات الوطنية عند المشاركة في لجان الدستور الغذائي؛
- ث- تتلقى نقطة الاتصال الوطنية الدعوات لحضور اجتماعات هيئة الدستور الغذائي؛
- ج- تُرسل نقطة الاتصال الوطنية نص الدعوة وجدول أعمال الاجتماع إلى امانة اللجنة الوطنية للدستور الغذائي التي تحيله الى الإدارة الوطنية المختصة، للنظر فيه واتخاذ الإجراءات التحضيرية المناسبة؛
- ح- تشمل التدابير المطلوبة من الإدارة المختصة تسمية الشخص الرئيسي/ رئيس الوفد المسؤول عن تحليل المعلومات وإعداد الملاحظات، والاشراف على تحضير المواقف الوطنية بشأن المسائل ذات الأهمية وتبليغ التسمية الى اللجنة الوطنية.

5- التحضير لاجتماعات الدستور الغذائي ومجموعات العمل، وإعداد الملاحظات الوطنية

- أ- تستوجب المشاركة في اجتماعات الدستور الغذائي قدراً كبيراً من التحضير؛
- ب- يكون رئيس الوفد مسؤولاً عادةً عن استعراض جدول الأعمال وتحديد المسائل ذات أهمية. ويجري ذلك عملياً بالتشاور مع الجهات الحكومية ذات الصلة والأطراف المعنية. وتعقد اجتماعات على الصعيد الوطني لإطلاق هذه العملية؛

- ت- يجوز لرئيس الوفد أن يعدّ تحليلاً لبنود محددة من جدول الأعمال، تكون ذات اهتمام على الصعيد الوطني. ويشكل هذا التحليل قاعدةً لإعداد ملاحظات وطنية على مشاريع المواصفات والمسائل لمناقشتها خلال الاجتماعات؛
- ث- يُعدّ رئيس الوفد ملاحظات على مشاريع المواصفات بالتشاور مع الوزارات المعنية وأصحاب الشأن من خلال اللجان الفنية الفرعية المعنية؛
- ج- حالما تُستكمل النقاشات، ترسل مخرجات النقاشات على شكل تقرير إلى اللجنة الوطنية للدستور الغذائي ونقطة الاتصال الوطنية التي تحيل بدورها الملاحظات الوطنية إلى أمانة الدستور الغذائي وتحرص على احاطة اللجنة الوطنية علماً بذلك.

6- المشاركة في مجموعات العمل

- أ- تشكّل مجموعات العمل، الحضورية والالكترونية، الاداة التي يلجأ إليها العديد من لجان هيئة الدستور الغذائي لتسريع عملية وضع المواصفات بين دورات اللجنة المعنية. وهذه المجموعات مفتوحة لجميع الأعضاء والمراقبين؛
- ب- تمثل المشاركة في مجموعات العمل فرصة هامة للمساهمة في وضع مواصفات دولية خلال المراحل الأولى من الصياغة؛
- ت- تتم تسمية الممثلين الوطنيين في مجموعات العمل مع الأخذ في الاعتبار ما يلي:
- الموضوع قيد الدراسة وأهميته بالنسبة إلى البلد من وجهة نظر سلامة الأغذية والتجارة العادلة؛
 - توفر الخبرة والبيانات الفنية على الصعيد الوطني للمساهمة في العمل.
- خ- تضمن جهة الاتصال الوطنية بالتعاون مع رئيس اللجنة الفنية الفرعية استشارة جميع الأطراف المعنية بشأن المسائل قيد الدراسة في مجموعة العمل؛

- د- يكون المشارك الرئيسي من الادارة المختصة مسؤولاً عن إدارة المدخلات الوطنية والمشاركة في مجموعة العمل، ويحرص على أن تُنسَق الملاحظات الوطنية وتُرفَع الى نقطة الاتصال الوطنية ضمن المهلة الزمنية المحددة؛
- ذ- حين يتولّى بلد ما قيادة مجموعة عمل، يكون الممثل الرئيسي من الادارة المختصة في ذلك البلد مسؤولاً عن توجيه وإدارة عمل هذه المجموعة (إعداد مشاريع أوراق النقاش، واستعراض، وإعداد وثائق وتقارير مجموعة العمل)؛
- ر- تتولى نقطة الاتصال الوطنية مسؤولية توزيع الدعوات للمشاركة في مجموعة العمل، وابلّغ اللجنة المعنية في الدستور الغذائي أسماء الخبراء كما تحرص على احاطة امانة اللجنة الوطنية للدستور الغذائي علماً بأسماء الممثلين والتقارير.

7- التقييم والمتابعة بعد الاجتماع

- أ- يتعين على الوفد الوطني المشارك في اجتماعات الدستور الغذائي ممثلاً برئيسه أن يرفع، وفي أسرع وقت ممكن، إلى اللجنة الوطنية، تقريراً يورد فيه وصفاً للنتائج الرئيسية التي توصل إليها الاجتماع، وتحديد إجراءات المتابعة اللازمة والتي يمكن ان تشمل تقديم ملاحظات خطية إضافية، ومرحلة التقدم التي وصل إليها مشروع المواصفة، واستعراض المواصفات المعتمدة وإمكانية التنفيذ ومدى ارتباطها بالمواصفات الوطنية؛
- ب- يوضح التقرير الجهة المسؤولة عن تنفيذ أية تدابير يجري اتخاذها؛
- ت- يُرفَع التقرير إلى اللجنة الوطنية للدستور الغذائي للنظر فيه وإعطاء التوجيهات حسبما هو ملائم؛
- ث- تقوم اللجنة الوطنية للدستور الغذائي بإطلاع المعنيين في الوقت الملائم على أية نتائج وإجراءات ذات أهمية. وهي قد تشمل المواصفات المعروضة للاعتماد واقتراحات العمل الجديدة والمسائل قيد النقاش؛
- ج- تقوم اللجنة الوطنية للدستور الغذائي بإرسال التقرير إلى جميع الجهات ذات الصلة.



Arab Food Safety Initiative for Trade Facilitation
المبادرة العربية لسلامة الأغذية وتسهيل التجارة

To read more about SAFE,
please visit the official SAFE website.

www.arabsafetrade.org

You can also follow the initiative on



SAFE is a Sida funded project implemented by UNIDO in partnership with LAS, AIDMO, AOAD